

بين المركزية واللامركزية

على الفريق الاخر الذي يتبع ، شعوريا ، سياسة التخويف او التطلع الى السيطرة على الحكم والحاكم . لذلك فان التعددية تبدو طريق الوحدة الحقيقية . لان بعد مرحلة اعادة السيطرة على الذاتية الاساسية تأتي مرحلة التطور المتبادل والداخلي لدى كل فريق ، لتؤدي الى التقارب ، وبالتالي الى التوحيد .

ان رفض تقسيم لبنان ، بدون ازالة اسباب الصدمات الدامية التي شهدناها ، وشهدها الجيل الحالي ، يؤدي مباشرة او غير مباشرة ، الى محاولة الإبقاء على وحدة لبنان بلا مركزية .

المنطق الثاني :

ان الدعوة اللامركزية تمزجها دائما الدعوات التي لا تفهم ، او لا تفهم ، اسبابها الحقيقية . فالسياسة التي يعتمدها فريق عندما يطالب باللامركزية تؤدي ربما الى تخويف اقل من الذي تصطدم به مطالبة الفريق الاخر بالفناء الطائفية السياسية دون العلمنة الكاملة والشاملة ، او على الاقل ، بدون الاقرار بضمانات مؤسسية لمسيحي لبنان . اعني ، من الناحية التحليلية الصرف ، ان ما يقضي الدعوة اللامركزية هو الدعوة المقصورة على الفناء الطائفية السياسية . لان هذه الدعوة الاخيرة تفسر بان فريقا في لبنان يريد : الإبقاء على الطائفية في الاحوال الشخصية ، ومنع اقرار الزواج المدني ، والقانون الاختياري الموحد للاحوال الشخصية ، والحوول دون التحضير لجعل كل لبناني موازيا في الحقوق والواجبات والطبيعة الشخصية والعائلية والوطنية ، لاي لبناني اخر ، وكل هذا مع الإبقاء على طموحه بتسلم الرئاسة الاولى ، بعد فترة قريبة او متوسطة الاجل . ولم اسمع حتى اليوم ان احدا من الذين يتنادون الى الفناء الطائفية السياسية ،

مما لا شك فيه ان تعدد الآراء حول اللامركزية في لبنان (من رفضها ، الى مختلف انواعها : الادارية ، الادارية الموسعة ، الاقليمية ، السياسية ، الفدرالية ، الكونفدرالية) يرتكز على منطلقين اساسيين لمن يعيش اجواءها .

المنطق الاول :

هو رفض تقسيم لبنان ، لاسباب متعددة وكثيرة لا مجال لذكرها هنا ، ولعل اهم هذه الاسباب ان لبنان المقسم يخرج عن ارضه مناطق اساسية في تراث لبنان وتاريخه ، ومستقبله ومعناه الحضاري . فلا يعقل ان يكون اللبناني مزايدا في لبنانيته وان يكون ، في آن معا ، متنازلا عن تطلعاته الرامية الى التواجد في كل لبنان ومع كل شبر من اراضيه . ان اللامركزية ، بذهن مقترحها هي ردة فعل ، والمطالبة بها تنبثق عن شعور حياتي وسياسي بان الوحدة دون الصدام تمر بطريق اللامركزية . لذلك فان اللامركزية هي تأصيل للذاتية الدينية والحضارية والثقافية والاقتصادية ، والامنية والتربوية لكل فريق . . . اللامركزية في هذا المجال انعكاس لنوع من التعددية ، وتخوف من العدمية . وبالتالي ، اذا لم يكن من مجال لتوحيد لبنان عن طريق علمنته الكاملة والشاملة ، وتوحيد حضارته وثقافته ابناؤه ، وتركيز ديموقراطيته على اسس عصرية ثابتة ، فان وحدة لبنان تبقى مصطنعة ، تصادمية ، عدائية ، يشد بها الحذر الدائم ، ويهيمن عليها الخوف من تجدد المآسي والحروب . ان اللامركزية ، في المنطق الاول هذا ، هي بالفعل طريق تأصيل الذاتية الحضارية ، لانها تسهم في ايجاد كل فريق وانوجاده الحياتي ، والسياسي والحضاري ، وتؤمن له السيطرة على ما يعتقد انه يشكل « اساسيته » *La reconquête du fondamental* وبدون السيطرة على « الاساسية » هذه لا مجال للانفتاح

يقر علنا ، لا في مجالس خاصة وحسب ، بأنه لا يطمح الى تعديل المواثيق ، والدساتير ، والوثائق الدستورية ، واي حل آخر ، او بأنه يرضى بان تبقى رئاسة الجمهورية وسلطاتها القوية المركزية ، بيد الفريق الذي يحتاج الى ضمانات حُياتية ومصيرية .

هذا الطموح ، هذا التطلع الى تسلم الحكم ، هو ، وبدون اي شك ، من صميم ما يسمى بالعدل والمساواة . وهذا مطلب شرعي ، بكل معنى الكلمة ، الديني والقانوني .

ولكن في هذا التأكيد ما يزيد من تخوف الفريق الاخر .

فكل هذه المراحل والمعطيات ، الى جانب الاصرار على الفناء الطائفية السياسية ليس الا ، ثم القبول بالفانوس الدستوري تاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٧٦ ، ثم اعلان « مرحلته » ثم نقضه كليا ، بالاضافة الى عدم وجود تنظيم حقيقي اسلامي ، ولبناني ، ذي اطلالة ولائية ، كل هذا ادى ، ويؤدي ، الى ترسيخ الشعور ، لدى «الفريق الاخر» ، بضرورة تغيير شيء ما في الصيغة . هذا هو معنى سؤال بيار الجميل : « اي لبنان نريد ؟ » هل هو اللبنا المسلم ؟ هل هو اللبنا المسيحي ؟ هل هو اللبنا اليساري ؟ هل هو اللبنا الفلسطيني ؟ هل هو اللبنا اللابناني لاكثر من سبب وسبب ؟ ان كل خيار من تلك الخيارات يؤدي الى نتائج عملية ، ودستورية ، وسياسية .

ان الجواب على هذا السؤال لم يأت بعد من الفريق المطالب بالفناء الطائفية السياسية . والقول بالعدل والمساواة ليس جوابا . انه من البديهيات . ولكنه لا يحدد هوية لبنان . لبنان اللبناني ، والعربي في آن . هذا ما يقال لنا . ولكن اي لبنان اللبناني ؟ كيف تحل قضية لبنان ، والامثلة متعددة عن فتور الولاء بالامس القريب ؟ هل يكفي ان يقال نعم للبنان اللبناني ، دون ان يتحدد مفهوم الولاء لاي لبنان ؟ وكيف ضبط ممارسة هذا الولاء ؟ وضمانها ؟ وضمان ضماناتها ؟

في انتظار الجواب على هذه الاسئلة ، يتابع «المنظرون» اعمالهم الاختبارية والمطلبية ، حول تقاسيم اللامركزية . والمبادرة السياسية في يدهم . هذا هو الواقع . وهذا هو الموضوع .

هل يمكن التوفيق بين المنطلقين ؟ وهل يجب التوفيق بينهما ؟ ولماذا ؟ ومن يستطيع لعب هذا الدور ؟

اذا لم يكن من مجال للتوفيق بين هذين المنطلقين ، فإن لبنان لن يشهد مرحلة السلام المدني ، ولا التوحيد ، ولا الحكم الحاكم ، ولا الدولة الحقيقية . سيبقى لبنان معرضا للهزات العنيفة ، تطور الاوضاع داخليا وفسي

الشرق الاوسط . وهزات لبنان لا تقتصر على لبنان .

ولكن ، قبل ان نشاءم ، لندخل في منطقة البحث عن الحقيقة ، من ابواب ثلاثة :

- منهجيا ، اي من حيث النهج الواجب الاعتماد عليه للجواب على الاسئلة المطروحة .

- سببيا ، اي من حيث الاسباب التي ادت الى ما نحن عليه .

- حلوليا ، اي من حيث الحلول الممكنة ، حاليا ، او بعد حين ، في اطار لبنان لوحده (لا في اطار الشرق الاوسط) .

المنهجية الواجب اتباعها

ليس بمقدور احد ان يحتكر المنهجية التي تؤدي الى تحويل لبنان من وطن تصادمي الى وطن تكاملي . قد تتطور الاحداث وتفرز حلولا ديموغرافية ، او جغرافية ، او في الجغرافية السكانية . وقد يأتي « بطل تاريخي » يرسي قواعد لبنان على دينامية جديدة ، عن طريق توحيد اهداف اللبنانيين ، لنزع كل فريق من فريقهم الاساسيين من هواجسه ، لشده نحو تجاوز ذاتيته ، اي الى ما يعلو عليهما معا . قد يكون هذا الحل .

ثم ، اليس صحيحا ان الوقائع افعال واسرع من الافكار ؟ ولماذا نريد لزاما ان نصف الواقع وان نستعمل العبارات ذات التحديد المسبق : لا مركزية ، فدرالية ، كونفدرالية ، الفناء الطائفية السياسية ، العلمنة الكاملة الشاملة ، العلمنة التدريجية ، العلمنة الاختيارية ، اللامركزية الادارية ، اللامركزية السياسية ، الاقليمية ، الخ .. ؟ بعد الهزة العميقة التي عصفت بلبنان ، اليس من السابق لاوانه ان نسارع الى ايجاد الحلول ، قبل ان نتلمس الوقائع الجديدة ؟ قد تكون هذه البراغمية هي سبيل الحل ، ولكننا اليوم نتوق الى حل منطقي ، فكري ، سياسي ، دستوري ، حواريا « لبناني او عربي ..

ان المنهجية الحقيقية في هذا المجال تنبثق اليوم على الاقل ، من امكانيتين اثنتين :

الاولا : التحول دون تجدد الاسباب التي ادت بنا الى ما نحن عليه .

ثانيا : الحلول العملية الموقفة بدلا من الحلول المتصادمة .

وكل منا في محيطه يمكنه ان يلعب دوره .

اولا : التحول دون تجدد الاسباب التي قادتنا الى التصادم

ان تلك الاسباب تعود الى معطيات تاريخية عديدة ،

منها ما يتصل بجغرافية لبنان الكبير ومنها ما ينبثق عن
المسلمات السوسولوجية - لن ادخل في تفاصيلها .

ثانياً: الحلول العملية الموقفة بدلا من الحلول المتصادمة

بانظار البت بقضية اللامركزية السياسية ، اجد
انه من الممكن ابراز الحلول التالية الموقفة بدلا من
الحلول المتصادمة :

الف: مركزية سياسية مضمونة

١ - لبنان السياسي صيغة تعايش حضارية بين
طائفتين كبيرتين ، وثقافتين ، يضمّن الحريات الاساسية
والسياسية لكل مواطنيه ، وللمتحدثين من اصل لبناني .

لبنان ليس ، بالتالي ، تعايشا بين كمتين
ديموغرافيتين تتناحران للاستيلاء على السلطة او
للاستئثار بها .

٢ - لا معنى للبنان بدون حريات سياسية ، والضمانة
الاكيدة للمسيحيين - او للمسيحية السياسية في لبنان
والشرق الاوسط - هي في الاقرار بالارجحية السياسية
المسيحية ، على ان تمارس هذه الارجحية باعتدال وعدل ،
ومساواة ، وعدل اجتماعي ، وانطلاقا من استراتيجية
عامة للانماء الذاتي لكل مناطق لبنان وفئاته .

٣ - تناط السلطة السياسية المركزية برئيس
جمهورية مسيحي ، يمارس صلاحياته المركزية فعلا على
جميع اللبنانيين .

مطلب المشاركة كان محاولة لاصلاح اسلوب الحكم .
الا ان هذا المطلب قد ادى بالواقع الى تقسيم لبنان ، لان
المشاركة ، عندما تهدف الى وضع رأسين على قمة
الدولة ، تؤدي الى اشتراط قاعدة الاجماع ، اي التي
تعطيل مفعول سلطة رئيس الدولة في الفترات الدقيقة .

٤ - تدون صلاحيات رئيس الجمهورية السياسية
بوضوح في الدستور ، وتحدد الشروط المؤهلة لترشيحه
ومهلته . بحيث يحسم النزاع حول مدى صلاحيات
الرئيس ، وتقر صلاحياته المركزية السياسية الواسعة .

٥ - تفرض اكثرية خاصة (ثلاثة ارباع اعضاء المجلس
النيابي والحكومة) لدى التصويت على القوانين والمراسيم
ذات الطابع الوطني انهام او المصيري ، كقانون الجنسية
وقضايا السياسة الدفاعية والخارجية ، وتملك العقارات
وقانون الاحزاب ، وقانون الانتخابات . .

٦ - يعتمد قانون انتخابي جديد ، انطلاقا من قاعدة
الاكثرية النسبية على دورتين ، لا من قاعدة التمثيل
النسبي .

٧ - تقر قاعدة المناصفة في عدد النواب واعضاء
الحكومة .

٨ - تؤلف المحكمة الدستورية ، وتكلف محاكمة
رؤساء الوزارات ورؤساء الجمهورية

٩ - يبقى على الحقوق المكتسبة في الدستور الحالي
لرئيس الجمهورية

١٠ - تبقى قيادة الجيش بيد مسيحي ، او ، في
مطلق الاحوال تناط قيادة الجيش برئيس الجمهورية ، او
بجهاز خاضع لقراره المرجح .

١١ - اقرار مشروع قانون للزواج المدني الاختياري ،
واقرار تشريع مدني اختياري للاحوال الشخصية ؛

باء: اقليمية ادارية موسمة

ملاحظة : الاقليمية régionalisation

تعدى بكثير ال déconcentration وهذه الاخيرة تبقى
على المركزية الادارية ، الا انها تغير في طريقة ممارستها ،
دون ان تعكس اي خيار محلي او ان تؤمن تمثيلا حقيقيا
وديموقراطيا لذاتية المنطقة .

كما ان الاقليمية الادارية تتعدى اللامركزية الادارية
لانها ترمي الى انشاء وحدات اقليمية unités régionales
على اساس منسجم مع الواقع الجغرافي والسوسيو
اقتصادي للاقليم .

ان حدود الصلاحيات المركزية هي الصلاحيات
الاقليمية الادارية .

من محتويات الاقليمية الادارية :

١ - انتخاب رئيس الاقليم ومجلس الاقليم مباشرة من
الشعب في الاقليم .

٢ - انشاء مجلس انماء لكل اقليم ، على اساس علماني ،
لا طائفي .

٣ - استقلال الاقليم الاداري والمالي في ما يدخل في
اختصاصه وصلاحيته ، بحيث يكون لكل اقليم جهاز
اداري ومالي يشرف على صرف الاموال وعلى
المحاسبة العامة .

٤ - يحق للاقليم استيفاء الضرائب الاقليمية
impôts régionaux والمقاصة في مجالسها ، الى
جانبا استيفاء الدولة ، بواسطة الاقليم ،
الضرائب الوطنية : impôts nationaux

اقليم ، ما عدا منطقتي الجنوب وعمار ، حيث ينبغي
اعادة النظر بحدودهما الحالية .

خاتمة:

ان هذه الاقتراحات تؤدي بنظري الى طرح الموضوع
على الشكل التالي :

ما هي الصلاحيات التي يجب ان تناط بالوحدات الاقليمية؟
اذا طرح الموضوع كما نقترح طرحه نكون قد دخلنا
حقيقة في مرحلة بلوغ الحل :

— لان المركزية تضمن امكانية احقاق الدولة «العادلة» .
— ولان نوعا من اللامركزية يضمن تطور الدولة من غير
قادرة الى « قدرة » .

هذا اذا اردنا ان نكون عمليين ،
والا ...

٥ - تُمنى ذاتية الاقليم الاقتصادية والاجتماعية
والتربوية عن طريق الاناطة به كل ما يتعلق ب :

— الجامعات والمدارس وبرامجها ، انطلاقا من برنامج ادنى
موحد تضعه السلطة المركزية .

— شبكات الطرقات ، والمواصلات البرية والبحرية والجوية ،
انطلاقا من قواعد موحدة تضعها السلطة المركزية .

— الاذاعة والتلفزيون ، انطلاقا من القواعد الموحدة التي
تضعها السلطة المركزية

— الوحدات الزراعية والصناعية والتجارية والتعاونيات .

— الشرطة الادارية والقضاء الاداري المحلي .

٦ - اعادة النظر كليا بالاقاليم التي هي مقررة اليوم ،
بحيث يصبح الاقليم وحدة فعلية للانتاج وللممارسة
الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية
والديموقراطية .

ان الاقضية الحالية تصلح لان يتحول كل منها الى

الفكر العربي

في معركة النهضة

تأليف الدكتور انور عبدالمك

« هذا الكتاب موجه في المقام الاول الى قطاع محدد من جمهور القراء في العالم العربي ، هو قطاع الجيل
الجديد من شبابنا العربي في كل مكان ، شباب الريف والمدن ، شباب الفكر والعمل ، شباب الانتاج والعلم
والسلاح . ربما يجد فيه بعض رجال الفكر والعمل من جيلنا - الذي كان « على موعد مع القدر » - اسهاما
في نهضتنا الحضارية . نقول « البعض » ، اذ ان منهج التنقيب عن مستقبل الفكر العربي في عصر النهضة
الحضارية ، وهو المنهج النابع من تفسير الاطار المعرفي - وهو جوهر عملنا النظري القائم منذ ١٩٥٩ ، والمرتبب ،
الا وهو تجديد الفلسفة الاجتماعية على ضوء تفاعل حضارات الشرق والغرب - نقول : ان هذا المنهج وذلك
التجديد النظري يمتان على وجه التحديد الى مرحلة الثورة الوطنية التقدمية وغايتها النهضة الحضارية ، وهي
مرحلة جديدة حقا على المفاهيم والتقاليد الفكرية الموروثة للاجيال السابقة من حركتنا الوطنية المتألمة في اغلب
الاحيان في اجواء ثقافية - فكرية استشراقية ، او اممية ، او سلفية .

وهو كتاب يتصدى للاجابة على سؤال مركزي في تحركنا العربي المعاصر ، الا وهو : كيف يمكن ان نقيم
علاقة جذرية ، عضوية ، متصلة ، بين تحركنا الوطني التحرري المتجه الى الثورة الاجتماعية والهدف
الاشتراكي من ناحية ، وبين اقامة فلسفة توابك هذا التحرك الذي فرض نفسه على العالم اجمع ، تكون ، على
وجه التحديد ، فلسفة النهضة الحضارية في مصر والعالم العربي ؟ .
— من المقدمة —

الضمن ٨٥٠ قرشا لبنانيا

منشورات دار الادب